

مادة ٢ - تضم إلى القطاع العام منشأة (أحمد محمد محفوظ) وتحدد حصة الدولة في هذه المنشأة بنسبة قدرها ٥٠٪ من رأس مالها .
وتتبع المنشأة المذكورة المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الإسكان والمباني العامة وتعتبر الجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر براسة الجمهورية في ٢٢ الحرم سنة ١٣٨٣ (١٥ يوليه سنة ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر

أمر رئيس المجلس التنفيذي

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٣

في شأن تأجيل أداء ديون والتزامات مصنع نسيج عين شمس

رئيس المجلس التنفيذي

ورئيس بلدية المرايات

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلل الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلل القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن استقرار حالة

الطوارئ ؛
وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لادارة أموال المعتقلين والمراقبين

وغيرهم من الاشخاص والهيئات ؛

وعلى الأمر رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٢ بفرض الحراسة على مصنع نسيج
عن شمس بالطريقة ؛

وعلى الأمر رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٣ بتأجيل أداء ديون والتزامات مصنع
نسيج عن شمس بالطريقة

وعلى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل بلدية المرايات ؛

وعلى ماضرها الخاص العام للطوارئ ؛

قرار :

مادة ١ - توجل أداء ديون والتزامات مصنع نسيج عين شمس بالطريقة
الناشرة في أي تاريخ لغاية ٢١/٧/١٩٦٣ والتي تستحق الأداء مدة ستة أشهر
من ٢١ يوليه سنة ١٩٦٣ ولا يجوز الخاذاً إجراء تحفظ أو تنفيذى بسبب
ذلك الدين والالتزامات قبل انتهاء المدة المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من ٢١ يوليه
سنة ١٩٦٣ ما

تحرير في ١٦ سفر سنة ١٣٨٣ (٧ يوليه سنة ١٩٦٣)

على صبرى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨
الصادر بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٨٣
لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلل موافقة مجلس الوثامة ؛

قرار :

مادة ١ - تمنح جلسة الجمهورية العربية المتحدة إلى السيد / يوسف
عبد العزيز آل عون، المقيم بمدينة القاهرة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٣٨٢ (١١ يناير سنة ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٣١ لسنة ١٩٦٣

بعض شركات وبنشآت المقاولات الخاصة

إلى القطاع العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ في شأن جواز السماح بقبول بعض
شركات وبنشآت المقاولات الخاصة في القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء
ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مؤسسات
عامة نوعية للمقاولات ؛

وبعد موافقة مجلس الريادة ؛

قرار :

مادة ١ - تضم إلى القطاع العام شركة نوار للمقاولات (عبد نوار
وأخوه) وتحدد حصة الدولة في هذه الشركة بنسبة قدرها ٥٠٪ من رأس
مالها وتتبع الشركة المذكورة المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الأعمال
المدنية وتعتبر الجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها .